A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.183/SR.244
20 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة الرابعة والأربعين بعد المائتين

**المعقودة بالمقر، نيويورك،
يوم الخميس، ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الساعة ١٠/٣٠**

الرئيس: السيد كا (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تقرير الرئيس عن المشاركة في مؤتمر "بيت لحم ٢٠٠٠" الذي عقد بروما في يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩

الاجتماع الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، الذي سيعقد في ويندهوك (ناميبيا) في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩

تطور عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

٢ - الرئيس: أعرب عن ترحيبه بالسيدة تلما أبسكال، التي سُميت مؤخرا رئيسة لشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، وأبدى لها استعداد اللجنة للتعاون التام في ممارسة مهام منصبها الجديد.

تقرير الرئيس عن المشاركة في مؤتمر "بيت لحم ٢٠٠٠" الذي عقد بروما في يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩

٣ - الرئيس: قال إن اللجنة وجهت الدعوة إلى المؤتمر الذي عُقد بمقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بهدف حشد أكبر قدر ممكن من الدعم لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠ التي تضطلع به السلطة الفلسطينية والاحتفال في بيت لحم بابتداء الألفية الجديدة بروح من السلام والمصالحة العالمية. ويُعد المؤتمر حدثا تاريخيا من بين المبادرات التي اتخذتها اللجنة في هذا الصدد والذي بدأ بمؤتمر دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف الذي عُقد في شباط/فبراير ١٩٩٨ ببروكسل، والذي طلب فيه الرئيس عرفات دعم المجتمع الدولي للمبادرة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية. وفي أعقاب ذلك أدرجت الجمعية العامة، بناء على طلب اللجنة، بند "بيت لحم ٢٠٠٠" في جدول أعمال دورتها الثالثة والخمسين واتخذت القرار ٥٣/٢٧ في هذا الشأن.

٤ - وقد حظي مؤتمر روما بمشاركة شخصيات بارزة وكيانات عامة وخاصة من سائر أرجاء العالم. ويتضح ما حققه من نجاح في العدد الكبير من المشاركين، وأهمية البيانات الصادرة عنه، وجدية المناقشات التي أجريت فيه، والأهمية الكبيرة التي أثارها في وسائط الإعلام الإيطالية والدولية. وقد شارك في المؤتمر ممثلو ٩٣ حكومة وسبع هيئات وكيانات تابعة للأمم المتحدة وثلاث منظمات حكومية دولية و ٧١ منظمة غير حكومية. وقد مثّل اللجنة السادة برونو رودريغس باريا (كوبا) وروان فرهادي (أفغانستان)، نائبا الرئيس؛ والسيد جورج صليبا (مالطة) المقرر؛ والسيدة ماهاوا بانغورا كامارا (غينيا) والسيد ناصر القدوة (فلسطين) والسيد كا (السنغال)، رئيس اللجنة ورئيس الوفد.

٥ - وأدلى ببيانات في المؤتمر شخصيات سياسية ودينية بارزة، من بينهم السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، والسيد لامبرتو ديني، وزير خارجية إيطاليا، والسيد جاك بودين، وزير خارجية السنغال، وصاحب النيافة روغر كاردينال إتشيغاري، رئيس لجنة الكرسي الرسولي للاحتفال بعام ٢٠٠٠، والسيد كيران برندرغاست، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالأمم المتحدة، والسيد عز الدين العراقي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والسيد فرانسيسكو

روتيلي، رئيس بلدية روما. أما السيد رينو سيري، عضو مجلس الشيوخ ونائب وزير خارجية إيطاليا، فقد أدلى بالكلمة الختامية في المؤتمر.

٦ - وكُرست إحدى جلسات المؤتمر بصفة خاصة لدراسة مهمة البرلمانات في مشروع بيت لحم ٢٠٠٠. وأثنى الرئيس على مساعي السيد ميغيل أنغيل مارتينز، رئيس المجلس البرلماني الدولي، لحشد جهود أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وبصفة خاصة البرلمانات الأوروبية وبرلمانات منطقة البحر الأبيض المتوسط بغية الاحتفال بالألفية الجديدة في بيت لحم. كما تجدر الإشارة إلى المساهمات التي قدمها في الجلسة رئيسا مجلس الشيوخ ومجلس النواب بإيطاليا وممثلو برلماني بنغلاديش ومصر.

٧ - وفي إعلان روما بشأن مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ أثنى المشاركون في المؤتمر على اتخاذ القرار ٥٣/٢٧ بالإجماع مما يبرهن تصميم المجتمع الدولي الراسخ على بدء عصر جديد يسوده الحوار والتسامح والمصالحة من أجل سكان بيت لحم والشرق الأوسط بكامله. وأيضا التشديد على أهمية الأعمال التي تضطلع بها السلطة الفلسطينية في شتى جوانب مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ وضرورة بذل الجهود نظرا لما يتسم به اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تحسين الحالة في المدينة وما حولها من استعجال. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن حرية التنقل ووصول المؤمنين من جميع الأديان إلى الأماكن المقدسة في بيت لحم بحرية ودونما عائق أمران جوهريان من أجل النهوض بالمدينة. وأعرب المشاركون عن شكرهم للمجتمع الدولي على ما قدمه من مساعدة للتنمية الاقتصادية ومساهمات ذات طابع آخر في مشروع بيت لحم ٢٠٠٠.

٨ - وقد استقبل رئيس إيطاليا، السيد أوسكار لويغي سكالفارو، رئيس اللجنة وأعضاء الوفد وأكد لهم أن إيطاليا ستبذل كل ما في وسعها من أجل إعادة تصحيح مسار عملية السلام. كما استقبل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الوفد وشجع اللجنة على مواصلة بذل جهودها كيما تُجرى الاحتفالات في بيت لحم بروح من السلام والتسامح والمصالحة بين جميع شعوب العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تبادل وفد اللجنة الآراء مع ممثلي لجان التنسيق للمنظمات غير الحكومية الموجودة في روما وتدارس معها التغييرات التي يجب إدخالها في برامج التعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٩ - ووجّه رئيس اللجنة الشكر إلى حكومة إيطاليا ووزير الخارجية على المساعدة التي قُدمت وأعرب عن تقديره لبعثة إيطاليا وأمانة منظمة الأغذية والزراعة، لا سيما مديرها العام، للدعم الذي قدموه إلى المؤتمر. ووفقا للممارسة المعتادة فإن تقرير المؤتمر سيعمم بوصفه وثيقة من وثائق شعبة حقوق الفلسطينيين. وسيتضمن استعراضا للمؤتمر في التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ويرد نص إعلان روما على شبكة الإنترنت.

١٠ - السيد فرانسيس (إيطاليا): قال إن مؤتمر "بيت لحم ٢٠٠٠" قد ساعد في وضع أسس للاحتفالات التي ستقام في بيت لحم وأن بدء الألفية الجديدة يتيح فرصة لإجراء الحوار وتعزيز التعاون الاقتصادي بين شعوب المنطقة بمساعدة المجتمع الدولي.

١١ - واستجابة إيطاليا المواتية للمبادرات التي اتخذتها اللجنة واختيار روما كمقر للمؤتمر يؤكدان الموقف الإيجابي للرئيس سكالفارو ووزير الخارجية، السيد لامبرتو ديني، ونائب وزير الخارجية، السيد سيري، ورئيس مجلس النواب، السيد فايولانتي، وغيرهم من الشخصيات المرموقة التي شاركت في الاجتماع. وكان لدى حكومة إيطاليا دافع خاص للارتياح بشأن التعاون مع المؤتمر الذي ترتبط أهدافه بالاحتفال في روما بعام ٢٠٠٠. وتجدر الإشارة أيضا إلى مساهمة إيطاليا في الخطة الأساسية لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠ والتعهدات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر بروكسل بالتعاون مع مشاريع البنية الأساسية للطرق والحفاظ على التراث الثقافي. وتعرب حكومة إيطاليا عن تقديرها للجنة والمراقب عن فلسطين، السيد القدوة، لمساعيهم المبذولة من أجل مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ وللرئيس عرفات والسلطات الفلسطينية لما أبدوه من تفان في إنجاح المؤتمر.

١٢ - ويساور حكومة إيطاليا القلق إزاء عدم إحراز تقدم يذكر في عملية السلام في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة وترى أنه يجب على جميع الأطراف الاجتهاد في التعهد بحزم على التوصل إلى اتفاق استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨ و ٤٢٥. وأعرب عن استعداد إيطاليا والاتحاد الأوروبي لدعم عملية السلام. ومن المأمول فيه أن يحرز في الاجتماع الذي سيعقد قريبا في شتوتجارت تقدم فيما يتصل بالمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بشأن الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مما يتيح فرصا جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني.

الاجتماع الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، الذي سيعقد في ويندهوك (ناميبيا) في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩

١٣ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): أعرب عن شكره لحكومة ناميبيا لموافقتها على عقد الاجتماع القادم في ويندهوك. وقد حقق مؤتمر روما نتائج إيجابية وسيسهم دون أدنى شك في نجاح الاحتفالات بالألفية الجديدة.

١٤ - الرئيس: قال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض فسيفهم أن اللجنة توافق على جدول الاجتماع المؤقت للاجتماع الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، الذي سيعقد في ويندهوك (ناميبيا) في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بصيغته الواردة في ورقة العمل رقم ٢ للجنة.

١٥ - وقد تقرر ذلك.

١٦ - الرئيس: أعلن أن وفد اللجنة في الاجتماع الأفريقي ستكون من السفير روان فرهادي (أفغانستان)، نائب الرئيس، والسفير جورج صليبا (مالطة)، المقرر، والسفير ناصر القدوة (فلسطين) ومن رئيس اللجنة شخصيا.

تطور عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

١٧ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): أشار إلى أن ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ سيمثل نهاية فترة الانتقال، ومدتها خمس سنوات، المتفق عليها بين إسرائيل وفلسطين. ومما يدعو للأسف أن موقف إسرائيل جعل من المتعذر التوصل إلى تسوية نهائية قبل حلول ذلك التاريخ. ويجب النظر، علاوة على ذلك، في التدابير التي يمكن أو ينبغي للفلسطينيين أن يتخذوها. ويجزم البعض بأنه لا يجب الإقدام على أي إجراء ترتب عليه عواقب قانونية أو سياسية، لأن هذا سيعرض عملية السلام للخطر وسيعطي حكومة إسرائيل ذريعة لاتخاذ تدابير مضادة متطرفة وستؤثر تأثيرا سلبيا على الانتخابات الإسرائيلية. بيد أن أولئك يفترضون أن يعلق الفلسطينيون إلى ما لا نهاية إعمال حقوقهم على إرادة إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإنه بانتهاء فترة الانتقال تنتهي أيضا ولايات المؤسسات الفلسطينية مما سينتج عنه فراغ تشريعي وسياسي تترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وينصح آخرون بأن يعلق اتخاذ أي إجراء لما بعد الانتخابات في إسرائيل ولو أن هذا لا يحول دون حدوث الفراغ المذكور. ومن ناحية أخرى، فإن حكومة إسرائيل الحالية لا يبدو أنها مستعدة لتمديد أجل الاتفاقات القائمة حتى تكون الحكومة الجديدة على استعداد للتفاوض. ولذا، فمن الواضح أن على الفلسطينين اتخاذ تدابير قانونية وسياسية لمواجهة الحالة الجديدة والحيلولة دون إيجاد فراغ تشريعي وسياسي بعد انتهاء فترة الانتقال والنجاح في إقامة دولة فلسطينية معترف بها على نطاق واسع ضمن إطار زمني محدد. ومع هذا، فإن تلك التدابير تحظى بموافقة المجتمع الدولي، ومن هذا المنطلق من الضروري تصحيح الانطباع الخاطئ بأن فلسطين تهدد باتخاذ تدابير من جانب واحد من أجل التخلي عن عملية السلام. فالتدابير التي ستتخذ بعد انتهاء فترة الانتقال لا تتعارض وأحكام الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل وفلسطين ولا مع القانون الدولي، في حين أن الرد الممكن للإسرائيليين أنها ستكون مناقضة لجوهر عملية السلام. وتتمتع فلسطين باعتراف دولي على نطاق واسع كما يتضح من إعلان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي الصادر في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٩ (A/54/76) الذي أكدوا فيه من جديد دعمهم لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك خيار إقامة دولة وحثوا الطرفين على التوصل إلى اتفاق وأعربوا عن استعدادهم للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الوقت المناسب. وتجري فلسطين مشاورات رفيعة المستوى مع البلدان الصديقة ومع الأمم المتحدة كي يمكن للمجلس الوطني أن يتخذ تدابير عن بصيرة.

١٨ - وفيما يتعلق باحتمال عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة من أجل دراسة الامتثال للاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وجه الممثل الدائم لسويسرا في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩ رسالة إلى جميع البعثات لدى الأمم المتحدة وطلب منها إيضاحات بشأن أساليب عمل المؤتمر الذي سيعقد حسب التوصية الواردة في القرار دإط - ٦/١٠ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩. وقد درس المسألة مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز وكلف رئيسه بالرد على الرسالة وإبلاغ حكومة سويسرا بالموقف الجماعي للدول الأعضاء، وهو ما حدث في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتعرب فلسطين عن شكرها لتلك الدول على دعمها فضلا عن الدول الأعضاء في المجموعة العربية التي اتخذت موقفا مماثلا. ومن المأمول فيه أن تتمكن حكومة سويسرا من التغلب معكم على العقبات المتبقية من أجل عقد المؤتمر

حسب المتفق عليه في ١٥ تموز/يوليه بمكتب الأمم المتحدة في جنيف. ومن ناحية أخرى، سيكون من المناسب أن ترد كل دولة من الدول الأعضاء على رسالة سويسرا من أجل الانضمام إلى الموقف الجماعي.

١٩ - وفيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام بأن يستخدم مصطلح "الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس" بدلا من المصطلحات الأخرى من قبيل "الضفة الغربية وغزة"، فإن الأمانة العامة لم تمتثل لذلك القرار بالرغم من مضي أربعة أشهر. وستوجه فلسطين رسالة إلى الأمين العام كي تطلب منه أن يتدخل شخصيا في هذا الصدد. وهذا أمر ذو أهمية فائقة ويجب أن يعامل كمسألة مبدأ: فلا يمكن للأمانة العامة أن تتجاهل التعليمات المباشرة الصادرة عن الدول الأعضاء.

٢٠ - الرئيس: أكد النداء الموجه من المراقب عن فلسطين وأضاف أن المجتمع الدولي دأب على دعم الشعب الفلسطيني في الأوقات الحرجة، وسيدعمه في الوقت الحالي أيضا.

مسائل أخرى

٢١ - السيد يلتشنكو (أوكرانيا): أبلغ اللجنة بالزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس السلطة الفلسطينية، السيد عرفات، إلى أوكرانيا والتي استقبله خلالها الرئيس الأوكراني السيد كوتشما، وكانت المقابلة مثمرة جدا وتناولت توسيع نطاق العلاقات التجارية بين أوكرانيا وفلسطين، فضلا عن مختلف جوانب عملية السلام في الشرق الأوسط والأمن الدولي في المنطقة. وتؤكد أوكرانيا دعمها التام لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة. ويرى الرئيس الأوكراني أنه يمكن بلوغ هذا الهدف إذا امتثل الطرفان في عملية السلام لالتزاماتهما وتعهداتهما. وأعرب المتكلم عن ارتياحه للتعاون القائم بين الوفدين الأوكراني والفلسطيني في الأمم المتحدة.

٢٢ - الرئيس: أبلغ الوفود أن حكومة مصر قد وافقت على عقد اجتماع في القاهرة بشأن اتفاقية جنيف الرابعة ستنظمه اللجنة في حزيران/يونيه. وفي إطار الاجتماع المذكور سيقوم أعضاء مكتب اللجنة بزيارة غزة أو رام الله لمقابلة رئيس السلطة الفلسطينية، السيد عرفات.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠